الحكومة والجهاز المالـي في اسرائيل ، اللذين يؤديان الى كثرة ظواهر الفساد . واكد المراقب انه لا يجوز لاي شخص « ان يخدع نفسه ، بأن هناك خيارا امامنا لادارة الدولة بصورة صحيحة او غير صحيحة . ان خيارا كهذا غـير قائم . اذا سمحوا لظواهر الفساد بالانتشار ، فانها ستؤدي الى تآكل حقيقة وجود هذه الدولة . وربما تؤدي الى هدمها والقضاء علـى وجودنا كمجتمع » . واضاف انه « من المستحسن ان تمنح قيادة الدولة افضلية كبيرة لاصلاح الادارة العامة والرسمية ، من خلال ظواهر الفساد » . وتطرق المراقب الى اولئك المتورطين بأعمال الفساد فأشار الى « ان الضرر الذي يسببه هؤلاء شبيه بالضرر الذي يسببه الخونة » (المصدر نفسه) . كذلك اعلن المراقب خلال مقابلة معه (دافار ، ٧٥/٥/٢) ان تقدما سريعا طرأ خلال السنين الاخيرة على جميع مجالات الادارة في العالم ، وهذا التطور « وصل الـى جيراننا ايضا . لذلك اذا كنا لا زلنا نتعثر في مكاننا او نتقدم بصورة بطيئة فقط — فان ذلك يعد انسحابا من جانبنا . يختلجنا الشعور بأننا شعب مختار ، وقد حققنا الكثير من المكاسب في مجالات عدة بفضل هذا الشعور ، مثل العلوم والحياة الاجتماعية . ولكن في مجال الادارة فاننا لا نظهر تلك الرغبة في التقدم ، كما هو الحال في مجالات اخرى » .

دعا معظم المعلقـين والكتاب الى الاهتمـام باستنتاجات مراقب الدولـة ، والنواحي التـي تطرقت اليها ، نظرا لخطورتها ، وخاصة تلك المتعلقة بجهاز الامن وبالوزارات والمؤسسـات الاقتصادية . « ان استنتاجات تقرير مراقب الدولة ليست مادة للواعظين . يجب ان يكون لها عنوان آخر : المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة للدولة ، الشرطة ، الوزراء المسؤولين عن العاملين داخل وزاراتهم » (جدعون ساميط — هآرتس ، ٧٥/٥/٢) . وانتقد كاتب آخر تقرير مراقب الدولة « لان الواقع اظهر ان الاسلوب « النباتي » واللين الذي انتهجه الدكتور نفتسائيل قد فشل . فطوال السنين التي عمل فيها امتنع المراقب عن الاشارة الى اشخاص معينين واكتفى بالاستنتاجات العامة في نقده ... بدون تفصيل او اشارة واضحة الى المسؤولية والمسؤولين، ولذلك لا فائدة من تقاريره » (دانيئيل بلوخ — دافار ، ٧٥/٤/٢٥) . ولهذا ينبغي اصلاح مكتب مراقب الدولة « وملاءمته لسد الحاجة في دراسة شاملة لاعمال الحكومة وشركاتها في المجال الاقتصادي والمالي . ولذلك ثمة ضرورة لدراسة امكانية تعيين مراقب جديد ، وادخال هيئة قوية الى مكتبه ... لكي يستطيع القيام بمهامه المطلوبة بشأن الاقتصـاد والمجتمع » (المصـدر نفسه) .

الفساد واسبابه

تعود عوامل الفساد التي ظهرت في المجتمـع الاسرائيلي خلال الفترة الاخيرة ، خاصة في جهاز الامن ، الى الاوضـاع الاقتصـادية والسـياسية والاجتماعية التي تسود اسرائيل خلال السنوات الاخيرة . ورغم ان هـذه العوامل تختلف بـين مؤسسة واخرى من تلك التي انتشر فيها الفساد ، الا ان هناك عدة نقاط مشتركة بينها ، منهـا : (١) تنحصر حـوادث الفساد في المؤسـسات الاقتصادية وفي جهاز الامن، (٢) ظهر ان المتورطين في هذه الاعمال هم ، عادة ، من كبار المسؤولين والموظفين في هذه المؤسسات ، (٣) تتمثل حوادث الفساد في الرشوة والاختلاس وسوء الائتمان . لذلك يمكن الاستنتاج ان هناك عوامل عامة فـي اسرائيل تؤدي الى مثل هذه الاعمال ، واخـرى خاصة تساعد او تدفع الى ارتكابها . ومن اهم العوامل العامة اسلوب التعامل الاقتصادي فـي اسرائيل . لقد واتى الحظ هذه الدولة فحصلت كل حياتها على أمـوال [تبرعات ومساعدات] تفوق انتاجها . ان هذه الاموال التي وزعت بصورة انتقائية بواسطة بعض الفئات المركزية ، لم تمنح تلك الفئات القوة فقط ، وانما الشعور بالوفرة المزيفة . لقد شجع هذا الشعور التبذير ، وخلق لدى الكثيرين الاعتقاد بأن دافع هذه الاموال ، اي اميركا ، سيدفعها ولن يخسر شيئا (يوئيل ماركوس — هآرتس ، ٧٥/٥/٧) . وعلى خلفية الوفرة المالية المزيفة هذه ، ساد جو مـن التساهل . فأموال كثيرة جدا تدفقت الى اشخاص عديدين ، بحيث كثرت الحفلات والهدايا والرشوات علـى مختلف انواعها واشكالها . كذلك فان عدم وجود قوانين ملائمة تبين المحظور والمسموح به في مثل هذه الحالات قد ساعد على انتشار الفسـاد « وقد وصلنا الى وضع يصعب معه ايجاد اي زعيم ليس في ماضيه اي عيب . لذلك كان من الطبيعي ان